دراسة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة المصرية
"دراسة ميدانية"

دكتور

حسين سيد حسن عبدالباقي

٢٠١٨

دارسة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة المصرية "دراسة ميدانية"

دكتور: حسين سيد حسن عبد الباقي[1]

الملخص:

تهدف الدراسة إلى بيان العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في البيئة المصرية من وجهة نظر المستثمرين ، وقد تم تصميم قائمة استقصاء لاختبار فرض الدراسة. وتم توزيع قوائم الاستقصاء على عينة مكونة من (٥١) مستثمر، وتم استخدام برنامج الحزم الإحصائية SPSS لتحليل البيانات. وقد توصل الباحث إلى وجود علاقة طردية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

الكلمات الرئيسية: معايير التقارير المالية الدولية – المستثمرين – الاستثمار الأجنبي المباشر

Study of relationship between adoption of international financial reporting standards and foreign direct investment in Egyptian Environment "A field study"

Abstract:

The study aims to show relationship between application of International Financial Reporting Standards and direct foreign investment in Egyptian environment from point of view of investors, The survey instrument was a questionnaire to test hypothesis of study, it was distributed on a sample consisting of (51) investor, study data was analyzed using statistical program SPSS.

The researcher found a positive relationship between adoption of international financial reporting standards and direct foreign investment in Egypt.

Keywords:
International Financial Reporting Standards (IFRS) - Investors - Foreign Direct Investment (FDI).

---

[1] h_sayed2008@yahoo.com. بيانات أساسية للباحث :

مدرس المحاسبة بأكاديمية الفراعنة - تليفون ٠١٢٢٤٧٣٩٣٠٣ - ٠١٠١٨٩٣٤٢١١

١- مقدمة:

تكونت لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) في عام ١٩٧٣ بغرض تضييق الفجوة بين مبادئ المحاسبة المقبولة عموماً General Accepted Accounting Principles (GAAP) والممارسات التطبيقية للشركات، وقد تكونت هذه اللجنة من (١٦) هيئة مهنية من استراليا وكندا، وفرنسا وألمانيا، واليابان والمكسيك، وهولندا والمملكة المتحدة ، بهدف تحقيق التقارب الدولي نحو إعداد معايير عالمية للمحاسبة، واستمرت لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC) خلال الفترة من عام ١٩٧٣ حتى عام ٢٠٠٠ إلى أن تم تغييرها لتصبح باسم مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB). (Bhattacharje and Islam, 2009)

وتم تحديث معايير المحاسبة الدولية في ابريل ٢٠٠١ عن طريق مجلس معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Board (IASB) ، وأطلق على معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards (IAS) مصطلح معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS) ، ولقد وافقت العديد من الدول على تطبيق هذه المعايير.

ولقد أقر الاتحاد الأوروبي قانون في عام ٢٠٠٢ ينص على إلزام الشركات المدرجة في البورصات الأوروبية بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) ، وعلى أن يتم تطبيق هذا القانون إعتباراً من عام ٢٠٠٥، وقد أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية إعتباراً من عام ٢٠٠٥ على أكثر من (٨٠٠٠) شركة في (٣٠) دولة من دول الاتحاد الأوروبي ، ومن بينها فرنسا وألمانيا، وإسبانيا والمملكة المتحدة. (Levan Sabauri 2018).

وتساهم معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في تعزيز الثقة والنمو، وتحقيق الاستقرار المالي في الاقتصاد العالمي على المدى الطويل، كما يهدف مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB) إلى تطوير معايير التقارير المالية الدولية عالية الجودة، والقابلة للفهم والتنفيذ، والمقبولة عالمياً، والتي توفر الشفافية والمساءلة والكفاءة في الأسواق في جميع أنحاء العالم. (Teferi Deyuu Alemi, 2016)

ويرتبط تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر، وخاصة في الدول ذات المستويات الأعلى من حماية المستثمر Investor Protection، كما تؤثر معايير التقارير المالية الدولية IFRا على العلاقة بين الشفافية Transparency والاستثمارات الأجنبية Foreign Investments . (Florou and Pope, 2012)

ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر(FDI) Foreign Direct Investment موضع اهتمام الكثير من الحكومات والمنظمات والشركات والأفراد، وساهمت المستجدات والتطورات العالمية والاقتصادية المتعاقبة في توسيع قاعدة الانفتاح الاقتصادي، وقد ترتب على ذلك المزيد من التحديات أمام الدول النامية التي تعاني من خلل في هياكلها الاقتصادية ، وتواجه تحديات عديدة على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ولذلك تسعى الدول النامية إلى جذب الاستثمارات الأجنبية، والاستفادة من مزاياها، ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض الفجوة المعرفية Knowledge Gap بين الدول المتقدمة والدول النامية، من خلال ادماج المعرفة المكتسبة في اقتصاد الدول النامية، ويجب أن تدعم الحكومة الاستثمار الأجنبي المباشر بإعتباره استراتيجية للتنمية الاقتصادية Economic Development. (Gondim et al 2018).

ولقد ساهمت العولمة Globalization في زيادة حجم وسرعة المعاملات الرأسمالية عبر الحدود، ولقد أصبح الاستثمار الأجنبي المباشر أداة تستخدمها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية ، ويحقق الاستثمار الأجنبي المباشر العديد من الفوائد الهامة للدول الفقيرة مثل ادخال عمليات انتاج جديدة، وانشاء روابط بين مختلف قطاعات الأعمال، ويمكن الشركات المحلية من الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية International capital markets . (Cătălina Florentina, 2017).

ولقد قامت العديد من الدول النامية ومن بينها مصر بإجراء إصلاحات اقتصادية وإدارية وتشريعية عديدة لإزالة القيود أمام حركة تجارتها الخارجية، وحركة رأس المال والاستثمار، وللدخول إلى الأسواق العالمية، وقد نجح الكثير من هذه الدول في تحقيق معدلات نمو جيدة جراء هذه الإصلاحات. كما صدر قانون الاستثمار المصري الجديد رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، والذي يتضمن عدة مزايا أهمها أنه يضع مبادئ عامة حاكمة لبيئة الاستثمار، وتطوير المناخ العام للاستثمار والشفافية والحوكمة، وهي تعكس الأهداف العامة التي يسعى إلى تحقيقها القانون، وتكافؤ الفرص ، واستقرار السياسات المالية والضريبية. (قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧).

ويتضمن قانون الاستثمار المصري الجديد رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ ضمانات وقواعد لترسيخ مبادئ حاكمة لبيئة الاستثمار، ويعالج بعض المشكلات وفى مقدمتها مشكلات التقاضي، وسوء استخدام بعض مواد القانون، وكذلك القضاء على مشكلات تحويل الأموال، ومنح الإقامة للمستثمرين الأجانب، والتزام الدولة بتعاقداتها مع المستثمرين. كما أجاز قانون الاستثمار المصري إعادة إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة، وهي ميزة لجذب الاستثمارات، وتوفير العملة الصعبة. (قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧).

ويتناول الباحث دراسة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر، بهدف بيان أهمية معايير التقارير المالية الدولية، وفي ظل التعديلات التشريعية للقوانين المنظمة للاستثمار في مصر.

٢- مشكلة البحث:

تبنت مصر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وقد أصدرت معايير مصرية متوافقة مع المعايير الدولية، بهدف تحسين جودة المعلومات المحاسبية، وتحسين مستوى الافصاح المحاسبي، ولخدمة أغراض أصحاب المصلحة مستخدمي القوائم المالية، ويتوقع الباحث أن يرتبط تطبيق هذه المعايير بزيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر. ويمكن للباحث صياغة المشكلة البحثية في ضوء أهمية وأهداف البحث ، من خلال التساؤل الآتي:

"هل توجد علاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر؟

٣- أهداف البحث:

يهدف البحث إلى بيان العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في ظل تعديلات التشريعات المصرية المنظمة للاستثمار، وذلك من وجهة نظر المستثمرين في مصر، وبيان أهمية معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في دعم قدرة الاقتصاد المصري.

٤- أهمية البحث:

يترتب على تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) تحسين جودة البيانات والمعلومات المحاسبية التي تقدم للمجتمع المالي، كما يترتب عن ذلك زيادة الثقة في هذه المعلومات. كما يجنب تطبيق المعايير المستثمرين من الاحتيال والغش في التقارير المالية. كما تنبع أهمية هذا البحث بالإضافة إلى ما سبق من أهمية دراسة موضوع معايير التقارير المالية الدولية، وذلك لأثره الهام في تحقيق جودة التقارير المالية، بما يخدم الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي توفر فرص العمل، وتعزز الصادرات، وتقلص الديون الخارجية، وما يتبعها من فوائد.

٥- منهج البحث:

يعتمد الباحث على كل من المصادر الأولية والثانوية في جمع البيانات اللازمة للبحث، وتتمثل المصادر الأولية في تصميم قائمة استقصاء، ويتم عرضها على عينة من المستثمرين في مصر، ولجمع البيانات اللازمة لاختبار فرض البحث، أما بالنسبة للمصادر الثانوية، فتم

الاعتماد على المراجع والدوريات العلمية المتخصصة في موضوع البحث، من خلال تحليل وعرض الدراسات السابقة، بالإضافة إلى استخدام شبكة الإنترنت والمواقع المتخصصة. كما يعتمد الباحث في تحليل البيانات على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك لمناسبته لطبيعة البحث، وتم استخدام الاختبارات الإحصائية اللازمة من خلال البرنامج الإحصائي (SPSS) لتحليل البيانات، ولاختبار فرض البحث، وذلك للتأكد من صحته أو عدم صحته.

٦- حدود البحث:

يقتصر هذا البحث على دراسة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر من وجهة نظر المستثمرين في مصر، وذلك دون غيرهم من الفئات ذات الصلة بالاستثمار، ودون غيره من الأنواع الأخرى من الاستثمارات، وتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في مصر.

٧- فرض البحث:

توصل الباحث لفرض الدراسة من خلال الإطلاع على الدراسات السابقة في أدبيات معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في بيئات دولية ومحاسبية متعددة، ولقد اعتمد الباحث في إجابته على مشكلة البحث على الفرض التالي:

"لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر".

٨- خطة البحث:

يتناول الباحث في خطه البحث النقاط التالية:

- الدراسات السابقة.
- الإطار النظري.
- الدراسة الميدانية.
- النتائج والتوصيات
- الدراسات المستقبلية المقترحة.
- المراجع.

١/٨ الدراسات السابقة:

١/١/٨ الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث:

استهدفت دراسة (Ayse M. Erdogan 2014) بيان العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والسياسة البيئية Environmental Policy ، وبيان مدى تأثير التكاليف البيئية

على مواقع الاستثمار الأجنبي Foreign Investment Locations ، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشركات متعددة الجنسيات تفضل الاستثمار في الدول النامية بسبب انخفاض التكاليف البيئية Environmental Costs ، كما استهدفت دراسة (B. Hansen et al., 2015) بيان أثر الشفافية المالية Financial Transparency على مستوى الشركة في جذب الاستثمارات الأجنبية Foreign Investments، وتناولت الدراسة بيانات مجموعة كبيرة من الشركات التي تعمل في (٥١) دولة خارج الولايات المتحدة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الشفافية المالية التي تظهرها الشركات تساعد على جذب الاستثمارات الاجنبية ، وذلك في الدول ذات المستوى العالي نسبياً من حماية المستثمرين، ولا يوجد تأثير للشفافية على جذب الاستثمارات الأجنبية في الدول ذات الحماية الضعيفة للمستثمرين، كما توصلت الدراسة إلى وجود ارتباط قوي بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وشفافية المعلومات المحاسبية بعد اعتماد الدولة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS).

كما استهدفت دراسة (Khadija & René 2016) بيان الآثار الضريبية على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، بالإضافة إلى بيان الاطار الفكري للاستثمار الأجنبي المباشر، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير معنوي للضريبة على أرباح الشركات على الاستثمار الأجنبي المباشر، وتعتبر الضرائب أهم العوامل المؤثرة على قرار الاستثمار.

واستهدفت دراسة (Teferi Deyuu Alemi 2016) بيان التحديات التي تواجه تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في اثيوبيا، وكيفية مواجهة هذه التحديات Challenges، بغرض توفير المعلومات لأصحاب المصلحة Stakeholders ، وتوصلت الدراسة إلى وجود العديد من التحديات التي تواجه تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، وترجع إلى نقص مهارة وخبرة المحاسبين في هذا المجال، وأظهرت الدراسة إلى أن بعض الشركات في اثيوبيا تطبق المعايير الدولية منذ عام ٢٠٠٣، ولكن على المستوى الرسمي، فقد اعتمدت اثيوبيا تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في ديسمبر ٢٠١٤.

واستهدفت دراسة (Cătălina Florentina 2017) بيان تأثير تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) على الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الفقيرة، وأجريت هذه الدراسة على عدد (٣٨) دولة فقيرة خلال عامي ٢٠٠٨، ٢٠١٤، وتشير نتائج الدراسة إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) يؤثر إيجابياً على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الفقيرة Poor Countries.

واستهدفت دراسة (Levan Sabauri 2018) بيان أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية International Financial Reporting Standards (IFRS)

للمراجعة الخارجية، وكيفية تأثير هذه المعايير على الشفافية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن معايير التقارير المالية الدولية تساهم في تحسين جودة القوائم المالية، وتزيد شفافية المعلومات المحاسبية، وتحسن العلاقة بين الإدارة والمساهمين. كما استهدفت دراسة (Supriadi Laupe 2018) بيان مدى اختلاف تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في العديد من دول العالم، واتضح للباحث أن سبب الاختلاف في التطبيق يرجع إلى البعد الثقافي Cultural Perspective ، وانفاذ القانون Law Enforcement، وتوصلت الدراسة إلى أن الدول ذات الثقافة العالية ومستوى تنفيذ القانون العالي يكون لديها مستوى عالي من تطبيق معايير التقارير المالية الدولية IFRS. واستهدفت دراسة (Gondim et al., 2018) تحليل العلاقة طويلة وقصيرة الأجل بين الاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment والاستثمار المحلي Domestic Investment في دولة البرازيل والصين، واستخدم الباحث بيانات سلسلة زمنية للفترة ما بين عام ١٩٧٥ وعام ٢٠١٣، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير هام ومعنوي للاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار المحلي في البرازيل والصين. كما استهدفت دراسة (Nassar 2018) بيان مدى تطبيق الشركات الصناعية الأردنية المدرجة في بورصة عمان لمعايير التقارير المالية الدولية IFRS، وأظهرت نتائج هذه الدراسة وجود العديد من العقبات التي تحد من تطبيق معيار (IFRS 8) Operating Segments الخاص بالقطاعات التشغيلية، كما أظهرت النتائج ضعف دور الهيئات والجمعيات المهنية في تطوير مهارات وخبرات المحاسبين.

٢/١/٨ تقييم الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية في بيئات دولية ومحاسبية مختلفة، بالإضافة إلى أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والمزايا التي يحققها للشركات متعددة الجنسيات وللدولة التي يتم الاستثمار بها، ولقد ساهمت هذه الدراسات في بيان مزايا معايير التقارير المالية الدولية وأثرها على الاستثمارات الأجنبية في بيئات دولية، ويتناول الباحث دراسة العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر في ظل قانون الاستثمار الجديد رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧.

٢/٨ الإطـــار النظري:

١/٢/٨: أهمية معايير التقارير المالية الدولية:

تمثل معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) مجموعة معايير محاسبية تم تطويرها بمعرفة مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB)، وتعمل هذه المعايير كمعيار دولي لضمان

التوافق والاتساق في إعداد تقارير مالية عالية الجودة على المستوى الدولي. (Supriadi Laupe 2018). ،ولقد أظهر رئيس مجلس معايير المحاسبة الدولية David Tweede في عام ٢٠٠٣ أهمية معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) في إزالة العقبات في المحاسبة، وتتمثل أهم العقبات في غياب معايير المحاسبة الوطنية في العديد من الدول، ومشكلات إعداد التقارير المالية Financial Reporting. (Suryanto and Thalassinos, 2017). كما أظهرت دراسة (Pacter 2003) أهمية تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، من خلال كونها تساهم في تخفيض تكلفة رأس المال، وتساعد أصحاب المصلحة Stockholders في ادراك وفهم بيانات القوائم المالية، وتحقق سهولة الوصول إلى المستثمرين الأجانب Foreign Investors .

وقد أدى تزايد درجة الترابط بين أسواق رأس المال العالمية إلى حاجة المستثمرين إلى الحصول على معلومات مالية متجانسة وموثوقة، وقابلة للمقارنة ، وبالتالي أصبح من الضروري خلق لغة مالية مشتركة Common Financial Language ، وتوفر معايير التقارير المالية الدولية (IFRS) هذه اللغة (Rakesh and Shilpa, 2013). ويرى (Efobi and Nnadi, 2015) أن استخدام مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية العالمية يقلل من صعوبة تداول المعلومات في أسواق رأس المال.

ولقد ساهم تسارع التدفقات المالية عبر الحدود بين الدول المتقدمة، وكذلك بين الدول المتقدمة والدول النامية في زيادة حجم التجارة الدولية والتعامل في الأسواق المالية، ولذلك أصبح من الضروري توحيد معايير التقارير المالية الدولية IFRS على مستوى دول العالم. (Trabelsi, 2015) ، ويرى الباحث أن معايير التقارير المالية الدولية تساهم في توحيد أسس الاعتراف والقياس والمعالجة والعرض المحاسبي للعمليات المالية، وتوحيد أسس الافصاح عن هذه العمليات، كما تساعد هذه المعايير في انتاج تقارير مالية تتضمن معلومات محاسبية يسهل مقارنتها للشركات المحلية والدولية، وتتميز بالملاءمة والموثوقية والشفافية، وتساعد مستخدمي القوائم المالية ومن بينهم المستثمرين في اتخاذ القرارات.

٢/٢/٨: أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

يعتمد نظام الاستثمار التقليدي على قيام الشركات متعددة الجنسيات في الدول المتقدمة بالاستثمار الأجنبي المباشر Foreign Direct Investment (FDI) ، وتناولت أدبيات الاستثمار الأجنبي المباشر استثمارات الشركات متعددة الجنسيات Multinational Enterprises (MNEs) التي تقوم بتنفيذ استثماراتها بالخارج. (Caseiro & Masiero, 2014).

ولقد تغير مناخ الاستثمار بسبب خيارات السياسة الداخلية في الدول النامية Developing Countries، والظروف الاقتصادية العالمية Global Economic Conditions(Perea & Stephenson, 2017). ويعزز الاستثمار الأجنبي المباشر النمو الاقتصادي عن طريق زيادة حجم الاستثمار وتحسين كفاءته. (Lix. Li& Liu 2005).

ويساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في خلق ونشر التكنولوجيا في الدول النامية، من خلال نقلها من الدول المتقدمة، ويعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر ذو أهمية كبيرة ، بسبب أنه يعتبر آلية للتحكم في الانتاج عبر الحدود، وايجاد فرص عمل جديدة، واستغلال مزايا الشركة، وتعظيم قيمة الشركة على المستوى الدولي، ويساعد في تغطية عجز الدولة، ويدعم الموارد المحلية، ويساهم في تكوين رأس المال، ويساعد على خفض معدلات الفقر، وزيادة دخل الأفراد. (Gondim et al., 2018).

كما يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية في الدول الفقيرة، وتميل الاستثمارات الأجنبية إلى التركيز في الدول الأقل نمواً، حيث يمكن تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى (Cătălina Florentina, 2017)، ولقد أدت ندرة الموارد المالية إلى النظر في الاستثمار الأجنبي المباشر كأداة رئيسية في الدول الفقيرة، ويهدف الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تسهيل نقل تكنولوجيا الانتاج الجديدة إلى الدول الفقيرة. (Hossein and Yazdan, 2013)، ويرى الباحث أن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر تنبع من أنه يساهم في الحد من القروض الخارجية، وبالتالي الحد من الديون الخارجية، وعبء هذه الديون الذي يتمثل في فوائدها، ويوفر فرص عمل للعمالة الوطنية، ويساهم في نقل الخبرات والتكنولوجيا والمعرفة للبيئة المحلية.

٣/٢/٨: تطورات مناخ الاستثمار في مصر:

يتضمن قانون الاستثمار الجديد رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ العديد من التطورات لمناخ الاستثمار في مصر، والعديد من المزايا للمستثمرين أهمها ما يلي:

١- يضع قانون الاستثمار مبادئ عامة حاكمة لبيئة الاستثمار.

٢- تطوير المناخ العام للاستثمار والشفافية والحوكمة، وهي تعكس الأهداف العامة التي يسعى إلى تحقيقها القانون.

٣- تكافؤ الفرص واستقرار السياسات المالية والضريبية.

٤- يتضمن قانون الاستثمار ضمانات وقواعد لترسيخ مبادئ حاكمة لبيئة الاستثمار.

٥-يعالج بعض المشكلات وفى مقدمتها مشكلات التقاضي، وسوء استخدام بعض مواد القانون.

٦-القضاء على مشكلات تحويل الأموال ومنح الإقامة للمستثمرين الأجانب.

٧- التزام الدولة بتعاقداتها مع المستثمرين.

٨-منع الطعن على الاتفاقيات والعقود الحكومية سوى من الجهات الحكومية المختصة.

٩-السماح باستقدام نسبة محددة من العمالة الأجنبية بهدف الاستفادة من الخبرات الأجنبية في بعض القطاعات بما يخدم مصلحة الاقتصاد المصري.

١٠- التصدي لمشكلة الخروج الآمن من السوق.

١١- إبراء ذمة الشركة خلال مدة (١٢٠) يوماً من تاريخ بدء إجراءات التصفية التي لم تكن متاحة من قبل.

١٢- إعادة إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة وهي ميزة لجذب الاستثمارات، وتوفير العملة الصعبة.

١٣- ميكنة الإجراءات بحيث يتم وضع ضوابط لسرعة الانتهاء من إجراءات الاستثمار.

١٤- يتضمن قانون الاستثمار حوافز مالية للمشروعات التي يتم تنفيذها في المناطق الأكثر احتياجاً، حيث منح مجلس الوزراء الحق في منح الأراضي بأقل من (٥٠%) من قيمتها، وتتحمل الدولة (٣٠%) من تكاليف البنية التحتية لهذه الأراضي، وهو يعد عامل حفز لجذب الاستثمارات لهذه المناطق بما يخدم التنمية.

١٥- يتضمن قانون الاستثمار حوافز غير مالية لدعم التعليم الفني والعمالة وتمويل البحوث والدراسات المتعلقة بالإنتاج.

١٦- ينظم قانون الاستثمار وضع المجلس الأعلى للاستثمار.

١٧- وضع وإعداد خريطة استثمارية في القطاعات الأولى بالرعاية.

١٨- تبسيط إجراءات إقامة المشروعات وتأسيسها.

١٩- منح القانون وزارة الاستثمار حق التصرف في الأراضي وفقاً للشروط التي تضعها الجهات المعنية.

٢٠- حدد قانون الاستثمار مدة (٩٠) يومًا كأجل زمني للرد على المستثمر، وفى حال عدم تلقي المستثمر أي رد خلال هذه المدة ، فإن ذلك يعني موافقة ضمنية على بدء النشاط.

٢١- الحصول على الخدمة بإجراءات مختصرة مقابل رسوم إضافية.

٢٢- أصبحت جميع قرارات الهيئة العامة للاستثمار مسببة، ويمنح للمستثمر حق التظلم.

٢٣- إلزام المستثمرين برفع نسبة المكون المحلي إلى (٥٠%)، وهو ما يعزز الصناعة المحلية، ويرفع القيمة المضافة للمنتج المصري.

٢٤- منح المستثمر مزايا قوية للاتجاه للمناطق الأكثر احتياجاً.

(يرجى الرجوع إلى قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ للحصول على المزيد من التفاصيل)

ويرى الباحث أن قانون الاستثمار المصري رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ يقدم العديد من الحوافز لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، ويساعد على حل المشكلات المتعلقة بالإستثمار، وسرعة انهاء اجراءات تأسيس الشركات، ويجب أن تطبق أحكام هذا القانون من جانب الأجهزة الحكومية بشفافية، وتسهيل الإجراءات المتعلقة بالاستثمار، من أجل تحسين مناخ الاستثمار في مصر، وجذب الاستثمارات الأجنبية من مختلف دول العالم للإستثمار في مصر.

٤/٢/٨ الرؤية المستقبلية للاستثمار في مصر في ظل التعديلات التشريعية:

١/٤/٢/٨ حوافز الاستثمار وفقاً للتشريع المصري:

١/١/٤/٢/٨ الحوافز العامة:

أ- تعفى من ضريبة الدمغة ومن رسوم التوثيق والشهر عقود تأسيس الشركات والمنشآت وعقود التسهيلات الائتمانية والرهن المرتبطة بأعمالها، وذلك لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري. كما تعفى من الضريبة والرسوم المشار إليها عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة الشركات والمنشآت.

ب- تسري على الشركات والمنشآت الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار أحكام المادة (٤) من قانون تنظيم الإعفاءات الجمركية الصادرة بالقانون رقم (١٨٦) لسنة ١٩٨٦ الخاصة بتحصيل ضريبة جمركية بفئة موحدة مقدارها (٢%) اثنان بالمائة من القيمة، وذلك على جميع ما تستورده من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها .كما تسري هذه الفئة الموحدة على جميع ما تستورده الشركات والمنشآت التي تعمل في مشروعات المرافق العامة، من آلات ومعدات وأجهزة لازمة لإنشائها أو استكمالها.

ت- يكون للمشروعات الاستثمارية ذات الطبيعة الصناعية الخاضعة لأحكام قانون الاستثمار استيراد القوالب والاسطمبات وغيرها من مستلزمات الإنتاج ذات الطبيعة المماثلة دون رسوم جمركية، وذلك لاستخدامها فترة مؤقتة في تصنيع منتجاتها، وإعادة تصديرها إلى الخارج.

٨/٢/٤/١/٢ الحوافز الخاصة:

أ- تمنح المشروعات الاستثمارية التي تقام بعد العمل بقانون الاستثمار وفقاً للخريطة الاستثمارية حافزاً استثمارياً خصماً من صافي الأرباح الخاضعة للضريبة، على النحو الآتي :

١- نسبة (٥٠%) خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع (أ):

يشمل القطاع (أ) المناطق الجغرافية الأكثر احتياجاً للتنمية طبقاً للخريطة الاستثمارية، وبناء على البيانات والإحصاءات الصادرة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء، ووفقاً لتوزيع أنشطة الاستثمار بها على النحو الذي تبينه اللائحة التنفيذية.

ولقد حددت المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار النطاق الجغرافي للقطاع (أ) بأنه يشمل المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، والمنطقة الاقتصادية للمثلث الذهبي، والمناطق الأخرى الأكثر احتياجاً للتنمية التي يصدر بتحديدها قرار من مجلس الوزراء، والتي تتصف بالآتي:

أ- انخفاض مستويات التنمية الاقتصادية والناتج المحلي ، وزيادة حجم القطاع غير الرسمي بها.

ب- انخفاض مستويات التشغيل وفرص العمل المتاحة وارتفاع معدلات البطالة.

ت- المؤشرات الاجتماعية الآتية:

- **زيادة واضحة في الكثافة السكانية – انخفاض مستوى جودة التعليم وزيادة نسبة الأمية**
- **انخفاض مستوى الخدمات الصحية – ارتفاع معدلات الفقر**

٢- نسبة (٣٠%) خصماً من التكاليف الاستثمارية للقطاع (ب):

يشمل القطاع (ب) باقي أنحاء الجمهورية وفقاً لتوزيع أنشطة الاستثمار، وذلك للمشروعات الاستثمارية الآتية:

- **المشروعات كثيفة الاستخدام للعمالة وفقاً للضوابط المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية لهذا القانون.**
- **المشروعات المتوسطة والصغيرة.**
- **المشروعات التي تعتمد على الطاقة المتجددة أو تنتجها.**
- **المشروعات القومية والاستراتيجية التي يصدرها قرار من المجلس الأعلى.**
- **المشروعات السياحية التي يصدرها قرار من المجلس الأعلى.**

- **مشروعات إنتاج الكهرباء، وتوزيعها التي يصدر بتحديدها قرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على عرض مشترك من الوزير المختص والوزير المعني بشئون الكهرباء ووزير المالية.**
- **المشروعات التي يصدر إنتاجها إلى خارج الإقليم الجغرافي لجمهورية مصر العربية.**
- **صناعة السيارات والصناعات المغذية لها.**
- **الصناعات الخشبية والأثاث والطباعة والتغليف والصناعات الكيماوية.**
- **صناعات المضادات الحيوية وأدوية الأورام ومستحضرات التجميل.**
- **الصناعات الغذائية والحاصلات الزراعية وتدوير المخلفات الزراعية.**
- **الصناعات الهندسية والمعدنية والنسيجية والجلود.**

وفي جميع الأحوال يجب ألا يجاوز الحافز الاستثماري (٨٠%) من رأس المال المدفوع حتى تاريخ بدء مزاولة النشاط، وذلك وفقاً لأحكام قانون الضريبة على الدخل الصادر بالقانون رقم (٩١) لسنة ٢٠٠٥. كما يجب ألا تزيد مدة الخصم على سبع سنوات من تاريخ بدء مزاولة النشاط.

ويشترط لتمتع المشروعات الاستثمارية بالحوافز الخاصة المنصوص عليها في المادة (١١) من قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧، توافر الشروط الآتية:

١- أن يتم تأسيس شركة أو منشأة جديدة لإقامة المشروع الاستثماري.

٢- أن تؤسس الشركة أو المنشأة خلال مدة أقصاها ثلاث سنوات من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية لهذا القانون، ويجوز بقرار من مجلس الوزراء وبناء على عرض الوزير المختص مد هذه المدة لمرة واحدة.

٣- أن تمسك الشركة أو المنشأة حسابات منتظمة، وإذا كانت الشركة أو المنشأة تعمل في أكثر من منطقة فلها أن تستفيد بالنسبة المقررة لكل منطقة بشرط أن يكون لكل منطقة حسابات مستقلة.

٤- ألا يكون أي من المساهمين أو الشركاء أو أصحاب المنشآت قد قدم أو ساهم أو استخدم في إنشاء أو تأسيس أو إقامة المشروع الاستثماري المتمتع بالحافز أياً من الأصول المادية لشركة أو منشأة قائمة وقت العمل بأحكام هذا القانون، أو قام بتصفية تلك الشركة أو المنشأة خلال المدة المبينة بالبند "٢" من هذه المادة، بغرض إنشاء مشروع استثماري جديد يتمتع بالحوافز الخاصة المشار إليها، ويترتب على مخالفة ذلك سقوط التمتع بالحافز المشار إليه، والتزام الشركة أو المنشأة بسداد جميع المستحقات

الضريبية. ويتم تحديد النطاق الجغرافي الوارد في المادة (١١) من قانون الاستثمار وفقاً لما يحدده مجلس الوزراء، وتأسيساً على البيانات الواردة من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

ولقد فسرت المادة (١٠) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار نطاق القطاع (ب) بأنه يشمل باقي أنحاء الجمهورية في المناطق التي تتمتع بتوافر مقومات التنمية، وتسهم في جذب الاستثمارات لاستغلال الفرص التنموية المتاحة بها لتنميتها، وتنمية المناطق المتاخمة لها.

٣/١/٤/٢/٨: الحوافز الإضافية:

يجوز بقرار من مجلس الوزراء منح حوافز إضافية للمشروعات المنصوص عليها في المادة (١١) من قانون الاستثمار، وذلك على النحو التالي:

١- السماح بإنشاء منافذ جمركية خاصة لصادرات المشروع الاستثماري أو وارداته بالاتفاق مع وزير المالية.

٢- تحمل الدولة قيمة ما يتكلفه المستثمر لتوصيل المرافق إلى العقار المخصص للمشروع الاستثماري أو جزء منها، وذلك بعد تشغيل المشروع.

٣- تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.

٤- رد نصف قيمة الأرض المخصصة للمشروعات الصناعية في حالة بدء الإنتاج خلال عامين من تاريخ تسليم الأرض.

٥- تخصيص أراض بالمجان لبعض الأنشطة الاستراتيجية وفقا للضوابط المقررة قانوناً في هذا الشأن.

كما يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على عرض الوزير المختص استحداث حوافز أخرى غير ضريبية كلما دعت الحاجة إلى ذلك. ويختص الرئيس التنفيذي للهيئة أو من يفوضه بإصدار الشهادة اللازمة للتمتع بالحوافز المنصوص عليها وفقاً لأحكام قانون الاستثمار للشركات والمنشآت الخاصة، وتعتبر هذه الشهادة نهائية ونافذة بذاتها دون حاجة إلى موافقة جهات أخرى، ويتعين على جميع الجهات العمل بموجبها والالتزام بما ورد بها من بيانات.(قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ المواد ١٠ حتى١٢).

ولقد حددت المادة (١٢) من اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار شروط منح الشركات والمنشأت الحوافز الاضافية، أن تكون قد بدأت الانتاج أو زاولت النشاط بحسب الأحوال وفقاً للتقرير المعتمد من الهيئة، فضلاً عن توافر الشروط الآتية:

١- أن تكون جمهورية مصر العربية أحد مواطنها الرئيسية لانتاج المنتجات التي تتخصص فيها، أو تكون المنتجات التي تتخصص فيها الشركة موطنها الرئيسي جمهورية مصر العربية.
٢- أن تعتمد في تمويل مشروعاتها على مواردها من النقد الأجنبي المحول من الخارج وفقاً للضوابط التي يحددها مجلس إدارة البنك المركزي عن طريق أحد البنوك المصرية.
٣- تصدير جزء من منتجاتها بما لا يقل عن (٥٠%) للخارج.
٤- أن يتضمن نشاط الشركات العاملة في أحد مجالات التقنية الحديثة المتطورة ، ونقل التكنولوجيا المتطورة إلى مصر، والعمل على دعم الصناعات المغذية لها.
٥- أن يتم تعميق المكون المحلي في منتجات المشروع، على ألا تقل نسبة المكون المحلي من الخامات ومستلزمات الانتاج من منتجاته عن (٥٠%) ، وذلك طبقاً للضوابط المعمول بها بالهيئة العامة للتنمية الصناعية.
٦- أن يكون نشاط الشركة قائماً على أحد المخرجات البحثية الناتجة عن مشروعات بحثية تمت داخل جمهورية مصر العربية.

٢/٤/٢/٨ العوامل التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية:

توجد مجموعة من العوامل التي تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية إلى مصر، ويعد من أهمها ما يلي (Khadija and Rene 2016):

١- الحوافز الضريبية.
٢- الاستقرار السياسي.
٣- الاستقرار الاجتماعي.
٤- الاستقرار الاقتصادي.
٥- حجم السوق.
٦- توافر الموارد المادية والبشرية.
٧- مناخ وأشكال الاستثمار المتاحة.

ويعرض الباحث الحوافز الضريبية بإيجاز لأهميتها كعامل جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى مصر، وذلك على النحو التالي (Khadija and Rene 2016)، (د. عصام الدين محمد، د. صلاح علي أحمد ٢٠١٧):

أولاً: مفهوم الحوافز الضريبية:

تمثل الحوافز الضريبية إحدى أدوات السياسة المالية للدولة التي تستخدمها لتشجيع الاستثمارات، والتأثير عليها وتوجيهها بالشكل الذي يتفق مع السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة. وترتبط الحوافز الضريبية بأنواع متعددة من الضرائب المباشرة وغير المباشرة، فقد تكون في شكل إعفاء من بعض الضرائب المباشرة، أو في شكل إعفاء جزئي من الضرائب الجمركية على الآلات والمعدات والمواد الخام الأولية.

ثانياً: أهمية الحوافز الضريبية:

يرى المؤيدون لمنح الحوافز الضريبية أن هذه الحوافز يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في جذب الاستثمارات، وتعد حافزاً لتشجيع رأس المال الأجنبي على الاستثمار داخل الدولة، مما يؤدي إلى توفير فرص عمل، ونقل الخبرات الأجنبية داخل الدولة، بالإضافة إلى نقل المعرفة والتكنولوجيا المترتبة عن الاستثمارات الأجنبية.

ثالثاً: أنواع الحوافز الضريبية:

توجد العديد من الحوافز الضريبية، ويعد من أهمها ما يلي (Khadija and Rene 2016):

أ- الإعفاءات الضريبية : Tax Holiday

يعتمد هذا النوع من الحوافز على فكرة إعفاء أرباح المشروعات من الخضوع للضرائب لعدد معين من السنوات، وقد يكون هذا الإعفاء مؤقتاً من كل الضرائب، أو من بعضها لعدد معين من السنوات من بداية مزاولة النشاط، ليتمتع المستثمر بإعفاء ضريبي لمدة معينة يحددها المشرع.

ويعتبر هذا النوع من أكثر الحوافز الضريبية انتشاراً، وقد تتفاوت مدة الإعفاء وفقاً لحجم أو طبيعة النشاط أو مكان النشاط، أو وفقاً لصادراته، أو حجم العمالة الوطنية المستخدمة فيه، أو حجم المكون المحلي من مدخلات الإنتاج، أو وفقاً لمعايير محددة يرى المشرع أهميتها، وقد يكون هذا الاعفاء كلياً أو جزئياً أو متدرجاً على سنوات الإعفاء، وقد لا يرتبط الإعفاء بأجل واحد محدد سلفاً بعدد من السنوات، وإنما بأقرب الأجلين، إما بعدد من السنوات أو بتحقيق قدر معين من الأرباح منسوباً إلى رأس مال المشروع.

ب- المعدلات (الأسعار) التمييزية : Differentiated Rates

يعتمد هذا الحافز على منح أسعار ضريبية تمييزية لجذب بعض المشروعات الاستثمارية التي تحقق أهداف خطة التنمية داخل الدولة المضيفة للاستثمار، مثل فرض ضريبة

منخفضة على بعض الأنشطة (النشاط الصناعي مثلاً)، وتخفيض الضريبة على أنشطة التصدير. ولا يرتبط منح هذا الحافز بجنسية المستثمر، ولا بنوع النشاط الاستثماري، ولكن يرتبط منح هذا الحافز في حالات معينة ارتباطاً عكسياً مع عدد معين من المتغيرات، مثل حجم العمالة الوطنية داخل المشروع، وحجم المدخلات من الناتج المحلي، وحجم الصادرات، بحيث يسمح هذا الارتباط العكسي بين سعر الضريبة وحجم المشروع بتشجيع المشروعات الاستثمارية الكبيرة على الاستثمار داخل الدولة.

ت- ترحيل الخسائر : Losses Carrying

يتعارض ترحيل الخسائر مع مبدأ استقلال السنوات الضريبية، كما يتعارض – أيضاً- مع مبدأ استقلال السنوات المحاسبية، ولا توافق معظم التشريعات الضريبية على ترحيل الخسائر بشكل مطلق، وتقيد هذه التشريعات هذا الترحيل بعدد معين من السنوات، وقد يكون ترحيل الخسائر للأمام أو للخلف بحسب طبيعة النشاط والمعاملة الضريبية.

ويرى بعض الخبراء أن ترحيل خسائر السنوات السابقة بالكامل لسنوات لاحقة يحفز المستثمر على زيادة درجة المخاطر، مما يؤدي إلى زيادة حجم الاستثمارات في أصول إنتاجية حديثة الاختراع أو لإنتاج سلع استهلاكية جديدة، أو في تعديل الأسلوب التكنولوجي للإنتاج ليتوافق مع التقدم العلمي في استكشاف الموارد الطبيعية غير المستغلة، الأمر الذي يؤثر إيجابياً على المستوى القومي.

ث- الإهلاك المعجل : Accelerated Depreciation

يوافق المشرع في كثير من الدول للمستثمر على حساب أقساط إهلاك الأصول الثابتة على أساس الاهلاك المعجل، ويترتب على طرق الإهلاك المعجل إهلاك التكلفة التاريخية للأصل الرأسمالي في فترة زمنية أقل من عمرها الإنتاجي، كما أن هذه الطرق تؤدي إلى إهلاك الأصول الرأسمالية بمعدل أكبر من معدل الإهلاك العادي في بداية حياتها الانتاجية.

ويكون الالتزام الضريبي الواقع على المستثمر وفقاً لطرق الإهلاك المعجل أقل في السنوات الأولى لمزاولة النشاط، ويكون هذا الالتزام أكبر في السنوات الأخيرة، ويتمثل تأثير نقل جزء من الالتزامات الضريبية إلى فترات تالية في الفرق بين القيمة الحالية للوفر الضريبي والقيمة الحالية لزيادة هذا الالتزام في الفترات القادمة. وتوجد العديد من المفاهيم للإهلاك المعجل، ويتمثل أهمها في أن الإهلاك المعجل هو كافة طرق الإهلاك التي تؤدي إلى إهلاك الأصول المادية في فترة زمنية أقل من عمرها الإنتاجي، وذلك عند حساب الدخل الخاضع للضريبة.

ج- منح (معونات) الاستثمار : Investment Subsidies

تعتبر منح (معونات) الاستثمار نوع من أنواع الحوافز الضريبية، والتي تعتمد على تخفيض وعاء الضريبة، أو تخفيض دين الضريبة المستحق على الممول عن طريق خصم نسبة مئوية من تكلفة الأصل من الضريبة المستحقة في سنة الحصول عليه، مع السماح بخصم الإهلاكات المرتبطة بالأصل على أساس التكلفة التاريخية لهذا الأصل.

ويسمح المشرع بخصم منح (معونات) الاستثمار للمستثمر ليمكنه من شراء أصول رأسمالية جديدة ولمواجهة ارتفاع المستوى العام للأسعار، وتتعدد صور منح (معونات) الاستثمار، وأهمها ما يلي:

١- مسموحات الاستثمار: تتمثل في إهلاك نسبة من إجمالي الاستثمار في السنة الأولى من العمر الإنتاجي للمشروع بالإضافة إلى أقساط الإهلاك العادية.

٢- المسموحات الأولية: تتمثل في إهلاك نسبة من حجم الاستثمارات في السنة الأولى من حياة المشروع، وإهلاك الجزء الباقي على أقساط سنوية عادية.

٣- دائنية الضريبة للاستثمار الإجمالي: تتمثل في خصم نسبة مئوية من إجمالي المبالغ المستثمرة من الضرائب المستحقة.

٤- دائنية الضريبة للاستثمار الصافي: تتمثل في خصم نسبة مئوية من صافي الأموال المستثمرة.

٥- القروض ذات الفائدة المنخفضة: هي القروض التي تمنحها الدولة للمستثمر بسعر فائدة أقل من السعر السائد في السوق، ويمثل تخفيض سعر الفائدة منحة تقدمها الدولة للمستثمر.

رابعاً: فاعلية الحوافز الضريبية:

يعتمد الاستثمار بشكل أساسي على مستوى الادخار في الاقتصاد، فالضرائب الموجهة للمدخرات تؤدي إلى تخفيض التمويل اللازم والمتاح أمام المستثمرين، ومن جهة أخرى، فإن فرض ضرائب على أرباح الاستثمارات سوف يقلل من جاذبية هذه الاستثمارات عن طريق تقليل معدل العائد على الاستثمار.

ويمكن أن يؤدي فرض ضرائب على الاستثمار إلى أن يتجه المستثمرون إلى تلك الاستثمارات التي لا تدر دخلاً نقدياً مباشراً من أجل تخفيض التزاماتهم الضريبية، وتقوم العديد من الدول النامية بإتباع ما يسمى بالحوافز الضريبية، والتي تهدف إلى جذب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لاستثمارها وتوطينها في الاقتصاد المحلي.

وتتمثل أهم الحوافز الضريبية فيما يلي:

أ- الإعفاء الضريبي: ويتمثل ذلك في إلغاء الضريبة المفروضة أو جزء منها على نشاط استثماري معين مما يزيد من ربحية هذا النشاط، فيعمل على جذب المستثمرين ورؤوس الأموال إليه. ومن الأنشطة المميزة التي تعفى من الضريبة تلك المشروعات التنموية.

ب- إعفاء تكاليف الأبحاث وتطوير الإنتاج ورفع كفاءة استخدام الموارد المحلية، وكذلك خصم نفقات تدريب الكوادر الفنية العاملة في المشروع.

ت- شفافية النظام الضريبي واستقراره: أن من أهم العوامل الجاذبة للاستثمار هو شفافية النظام الضريبي القائم، وكذلك وضوح النسب الضريبية وثباتها، مما يقلل التغيرات المفاجئة في النظام الضريبي.

وأوضحت الدراسات السابقة أنه بدراسة الحوافز الضريبية في الدول النامية تبين أن الإعفاء الضريبي للنشاط يعد من أكثر الأنواع قبولاً وانتشاراً، أما النوع الثاني من حيث القبول فيتمثل في إعفاء الآلات والمعدات الرأسمالية من الرسوم الجمركية أو من ضرائب الواردات، أما منح الاستثمارات فتمثل النوع الأدنى قبولاً في نظم الحوافز الضريبية.

٥/٢/٨ العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر:

يوفر الوصول إلى الاستثمارات الأجنبية العديد من المنافع للشركات الأجنبية والمحلية، ويزيد الاستثمار الأجنبي حجم الاستثمارات الكلية بالدولة، ويعزز النمو الاقتصادي على مستوى الدولة، كما يوسع المستثمرون الأجانب قاعدة المساهمين بالشركة، ويؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تخفيض تكلفة رأس المال على مستوى الشركات. (B. Hansen et al, 2015).

ولقد توصلت دراسة (Aggarwal et al., 2005) إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يساهم في تحسين مستوى شفافية التقارير المالية، ويعتبر من المحددات الهامة للاستثمارات الأجنبية، كما توصلت دراسة (Khurana and Michas 2011) إلى وجود علاقة بين معايير التقارير المالية الدولية والاستثمارات الأجنبية، نتيجة لإنتاج تقارير مالية عالية الجودة، وتوفر معلومات للمستثمرين الأجانب لاتخاذ قرار الاستثمار الرشيد، كما توصلت دراسة (Leuz et al.,2009) إلى أن شفافية المعلومات المحاسبية التي توفرها معايير التقارير المالية الدولية تساعد على تدفق الاستثمارات الأجنبية.

وقد تم التحقق على نطاق واسع من العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر، وتشير دراسات عديدة إلى أن معايير التقارير المالية الدولية تؤدي إلى زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ولاسيما في الدول النامية.

(Chen Ding and Xu,2014, Gordon et al., 2012, Catallina Florentina , 2017)

وتشير الدراسات السابقة إلى وجود ثلاثة علاقات يمكن أن تحدث بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر وهي كما يلي: (Catallina Florentina , 2017)

أ- العلاقة احادية الاتجاه بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب معايير التقارير المالية الدولية ، وتعني هذه العلاقة أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يساهم في زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.

ب- العلاقة احادية الاتجاه بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر من جانب نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، ويتم الضغط على الدول وفقاً لهذه العلاقة لتبني تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، لأنها تندمج تدريجياً في الاقتصاد العالميGlobal Economy .

ت- العلاقة ثنائية الاتجاه بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية ونمو الاستثمار الأجنبي المباشر، ووفقاً لهذه العلاقة فإن المتغيرين يعتمدان على بعضهما البعض.

٣/٨ الدراسة الميدانية:

١/٣/٨ الهدف من الدراسة الميدانية :

تهدف الدراسة الميدانية إلى بيان العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من وجهة نظر المستثمرين.

٢/٣/٨ متغيرات الدراسة:

١/٢/٣/٨ المتغير التابع: الاستثمار الأجنبي المباشر (Y)

٢/٢/٣/٨ المتغير المستقل: معايير التقارير المالية الدولية (X1)

٣/٣/٨ بيانات الدراسة الميدانية:

تتطلب هذه الدراسة نوعين من البيانات هما:

أ- بيانات ثانوية : تتمثل في البيانات التي أمكن الحصول عليها من خلال الاطلاع على أدبيات المحاسبة، فيما يتعلق بموضوع الدراسة ، ومن خلال الدراسات السابقة.

ب- بيانات أولية : تتمثل في بيانات الجانب الميداني من الدراسة، والتي تم تجميعها من مفردات العينة، لاختبار فرض الدراسة، ويتم ذلك من خلال عرض قائمة الاستقصاء على

عينة من المستثمرين الذين تم اختيارهم في البيئة المصرية، والتي تشمل مجموعة من العبارات اللازمة لجمع البيانات المطلوبة والتى تتمثل في ما يلي :

١- مجتمع الدراسة : يتكون مجتمع الدراسة من المستثمرين في مصر، والذين يمارسون عملية الاستثمار في مصر.

٢- عينة الدراسة : تشتمل عينة الدراسة على (٧٠) مستثمر مسجلين بمأمورية ضرائب الاستثمار ومركز كبار الممولين بالقاهرة، وتم توزيع قوائم الاستقصاء عليهم، وقد تم استرجاع (٥١) قائمة منها صالحة للتحليل الاحصائي، وهي تمثل نسبة مئوية قدرها (٧٣%) وهي نسبة مرتفعة ومعقولة قياساً للأبحاث المماثلة، وتم اختيار هذه العينة وفقاً لأسلوب العينة التحكمية تبعاً لطبيعة الدراسة والتي يتركز مجتمع المستثمرين في مأمورية ضرائب الاستثمار ومركز كبار الممولين.

٣- قائمة الاستقصاء : قام الباحث بعمل دراسة استطلاعية، وبعد تصحيح الأخطاء التي وقع فيها الباحث قام بتصحيحها، وعرضها على عينة الدارسة وعلى ضوء ما وجده الباحث قام بتوزيع (٧٠) استمارة على المستثمرين المسجلين في مأمورية ضرائب الاستثمار ومركز كبار الممولين بالقاهرة، واعتمد الباحث على طريقة التسليم والاستلام المباشر.

وبلغت الاستمارات التي ارتدت للباحث وبها عيوب في الرد من جانب المستقصين (١٩) استمارة، وبالتالي فإن الاستمارات التي جاءت صحيحة وقابلة للتحليل الاحصائي (٥١) استمارة ، ويوضح الجدول رقم (١) توزيع عينة الدراسة وفقاً للمأمورية المسجل بها المستثمر كما يلي :

جدول رقم (١) : توزيع عينة الدراسة وفقاً للمأمورية المسجل بها المستثمر

م	المأمورية	عينة الدراسة		عينة الدراسة الفعلية	
		عدد المستثمرين	النسبة	عدد المستثمرين	النسبة
١	مأمورية ضرائب الاستثمار	٤٠	%٥٧	٢٩	%٤٢
٢	مركز كبار الممولين	٣٠	%٤٣	٢٢	%٣١
الإجمـــالـي		٧٠	%١٠٠	٥١	%٧٣

وقد استخدم الباحث قائمة الاستقصاء بغرض بيان العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر من وجهة نظر المستثمرين. وقد قام

الباحث بحساب صدق الاتساق الداخلي، وكذلك إيجاد معامل الثبات لفقرات قائمة الاستقصاء كما يلي:

أولاً: صدق الاتساق الداخلي لقائمة الاستقصاء:

عرض الباحث قائمة الاستقصاء على مجموعة من المحكمين مكونة من خمسة أعضاء هيئة التدريس في كليات التجارة متخصصين في المراجعة، وقد استجاب الباحث لآراء السادة المحكمين، وقام بإجراء ما يلزم من حذف وتعديل في ضوء مقترحاتهم بعد تسجيلها في نموذج تم إعداده، وقد قبلت الفقرات إذا وافق عليها أكثر من (٨٠%) من المحكمين، وعدلت إذا وافق عليها من (٦٠ %: ٨٠%) منهم، ورفضت إذا وافق عليها أقل من (٦٠%) من المحكمين، وبذلك خرجت قائمة الاستقصاء في صورتها النهائية.

ثانياً: ثبات وصدق قائمة الاستقصاء:

قام الباحث بقياس مدى قوة واتساق فقرات قائمة الاستقصاء ، للتأكد من صدق أداة الدراسة، فقد تم إيجاد معامل الاتساق الداخلي لجميع فقرات قائمة الاستقصاء ككل، وتبين للباحث أن معاملات ألفاكرونباك (٨٨%) لمحاور الدراسة، وجميعها تطمئن إلى ثبات أداة الدراسة، ومن الجدير بالذكر أن معامل ألفاكروميك قيمته تتراوح بين الصفر والواحد الصحيح، وكلما اقتربت من الواحد الصحيح دل ذلك على وجود ثبات عالي يطمئن إلى صدق أداة الدراسة.

٤/٣/٨ الأساليب الاحصائية المستخدمة :

استخدم الباحث برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية المعروف باسم (SPSS) Package for Social Science Statistical ، وما يندرج تحته من تحليل عبر التكرارات والنسب المئوية للتعرف على صفات مفردات الدراسة، وتحديد استجابات المستقصين، كما تم حساب المتوسطات الحسابية، وذلك لمعرفة مدى ارتفاع وانخفاض استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من عبارات قائمة الاستقصاء ، ومن خلاله يمكن ترتيب العبارات من حساب الانحرافات ، بالاضافة إلى معرفة مدى انحراف استجابات عينة الدراسة لكل عبارة من العبارات الواردة بقائمة الاستقصاء.

٥/٣/٨ : تحليل البيانات واختبار فرض الدراسة:

١/٥/٣/٨ تحليل بيانات البحث:

اعتمد الباحث على مقياس Likert المكون من خمس درجات لتحديد درجة أهمية كل بند من بنود قائمة الاستقصاء، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٢):

جدول رقم (٢) : مقياس تحديد الأهمية النسبية

الدرجة	الأهمية
١	هام جداً
٢	هام
٣	متوسط الأهمية
٤	قليل الأهمية
٥	عديم الأهمية

كما تم وضع مقياس ترتيبي لهذه الأرقام لإعطاء الوسط الحسابي مدلولاً باستخدام المقياس الترتيبي للأهمية، وذلك للاستفادة منها فيما بعد عند تحليل النتائج، وذلك كما هو موضح بالجدول رقم (٣) التالي:

جدول رقم (٣) : مقياس تحديد الأهمية النسبية للوسط الحسابي

الوسط الحسابي	الأهمية
من (١) إلى أقل من (١.٧٥)	هام جدًا
من (١.٧٥) إلى أقل من (٢.٥)	هام
من (٢.٥) إلى أقل من (٣.٢٥)	متوسط الأهمية
من (٣.٢٥) إلى أقل من (٤)	قليل الأهمية
من (٤) إلى (٥)	عديم الأهمية

ولقد قام الباحث بتفريغ وتحليل قائمة الاستقصاء من خلال برنامج SPSS الإحصائي، حيث تم حساب المتوسطات الحسابية والنسب المئوية لكل فقرة ولكل مجال ، وكذلك تم استخدام الاختبارات الإحصائية التالية:

- تم استخدام التكرارات Frequently، ومقاييس النزعة المركزية Measure of central tendency ، ومقاييس التشتت Measure of Variation ، من خلال حساب المتوسطات الحسابية ، من أجل معرفة متوسط الإجابات الخاصة بكل سؤال على حدة، ولجميع الأسئلة مجتمعة الخاصة بفرض الدراسة.

– تم تطبيق اختبار T-Test اختبار للعينة الواحدة ، واختبار بيرسون لتوضيح العلاقة بين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير المستقل (معايير التقارير المالية الدولية)، وقد تم إتباع هذا الأسلوب لمعرفة العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية والاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.

كما حدد الباحث ما يلي:

- **معامل الثقة باحتمال (٩٥%)، لتحديد درجة المعنوية للعلاقة بين المتغير التابع (الاستثمار الأجنبي المباشر) والمتغير المستقل (معايير التقارير المالية الدولية).**
- **مستوى المعنوية (ألفا) أقل من أو يساوي (٥%) ($\alpha \leq 0.05$).**

وتم إيجاد النسب المئوية لكل بديل من بدائل كل فقرة ، وكذلك المتوسط الحسابي لكل فقرة ، وتم استخدام اختبار t للعينة الواحدة، حيث تكون أراء أفراد العينة ايجابية على محتوى الفقرة إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة أقل من (٣.٢٥) (المتوسط الحيادي) أي بوزن نسبي أقل من (٦٠ %)، ومستوى المعنوية (ألفا) أقل من (٥%). وتكون آراء أفراد العينة سلبية على محتوى الفقرة إذا كان المتوسط الحسابي للفقرة أكبر من (٣.٢٥) (المتوسط الحيادي) أي بوزن نسبي أكبر من (٦٠ %)، ومستوى المعنوية أكبر من (٥%) الذي حدده الباحث.

٢/٥/٣/٨ اختبار فرض الدراسة:

أولاً: مقاييس التكرارات والنزعة المركزية:

ينص فرض الدراسة على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر" ، وفقاً لنتائج التحليل الإحصائي للبيانات فقد كان الوسط الحسابي لفقرات الفرض (٢.٠٤٣٧ هام) مما يدل على أهمية فقرات قائمة الاستقصاء فيما يتعلق بتواجد علاقة معنوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية وزيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر ، وهي أقل من الوسط الفرضي (٣.٢٥) الذي حدده الباحث ، ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠) وهو أقل من مستوى المعنوية الذي حدده (٠.٠٠٥)، وانحراف معياري (٠.٥٣٨٠٨).

وقد بلغت قيمة (t) المحسوبة (١٢.٦٩٢) ، ويؤكد ما سبق وجود علاقة معنوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر "، وبالتالي عدم صحة فرض الدراسة الذي ينص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر".

ولقد كانت أكثر الفقرات ذات الأهمية الكبيرة جداً الفقرة رقم (١٠) والتي تنص على ما يلي: "اضاف الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية صفة الدولية على الشركات المصرية المحلية ، حيث جاءت بمتوسط حسابي (١.٥٧ هام جداً)، ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠)، وتليها في درجة الأهمية الفقرة رقم (٥) والتي تنص على ما يلي: " تلتزم جميع الشركات المصرية المدرجة في البورصة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية"، حيث جاءت بمتوسط حسابي (١.٧١ هام جداً)، ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠). ويوضح الجدول رقم (٤) نتائج اختبار فرض الدراسة، وفقاً للتحليل الإحصائي للبيانات ، وذلك على النحو التالي:

جدول رقم (٤) : نتائج اختبار فرض الدراسة

م	الفقرة	الوسط الحسابي
١	يولي المستثمر إهتماماً بالقوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية.	٢.٠٢ هام
٢	تعزز القوائم المالية المعدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية الثقة لدى المستثمر الأجنبي.	١.٩٨ هام
٣	يتأكد المستثمر الأجنبي من التزام الشركات بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية قبل الاستثمار في مصر.	١.٧٨ هام
٤	يساعد الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية على فتح الاسواق العالمية أمام منتجات الشركات المصرية.	١.٩٢ هام
٥	تلتزم جميع الشركات المصرية المدرجة في البورصة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية.	١.٧١ هام جداً
٦	يجب عند تقديم أي خدمة من قبل مراقب الحسابات لأي شركة أن يتأكد من التزام الشركة بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية	١.٧٧ هام
٧	يساعد الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على تمكين الشركات المحلية من الاندماج أو التحالف مع شركات أجنبية.	٢.٤٥ هام
٨	يساعد الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على زيادة قيمة الصادرات المصرية.	٢.٥٣ هام
٩	يساعد الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية على اقناع المستثمر الأجنبي بالاستثمار في مصر.	٣.١٠ متوسط الأهمية
١٠	أضاف الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية صفة الدولية على الشركات المصرية المحلية .	١.٥٧ هام جداً
١١	يعد الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية أحد الأمور الجوهرية المكملة لاتفاقيات التجارة الحرة مع دول العالم.	١.٧٣ هام جداً
١٢	يعد الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية ألية معايير المحاسبة المتبعة من قبل شركات دول العالم المتقدم.	٢.٠٦ هام
١٣	يساهم الالتزام بتطبيق معايير التقارير المالية الدولية في جذب واستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر في مصر.	١.٩٦ هام
	المتوسط الحسابي لجميع الفقرات	٢.٠٤٣٧ هام

٦/٥/٣/٨ ثانياً: قياس معامل الارتباط:

قام الباحث بقياس معامل الارتباط بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر ، باستخدام معامل ارتباط بيرسون، عند مستوى معنوية ($\alpha \geq$ ٠.٠٥)، وأظهرت النتائج أن معامل الارتباط (٠.٧٣٩) ارتباط موجب، ومستوى المعنوية (٠.٠٠٠) ، مما يؤكد وجود علاقة ارتباط طردية وقوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، وعدم صحة فرض الدراسة الذي ينص على أنه "لا توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر" . ويوضح الجدول رقم (٥) معامل الارتباط بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر :

جدول رقم (٥): معامل الارتباط بين معايير التقارير المالية الدولية والاستثمارات الأجنبية

فرض الدراسة	المؤشر	القياس
العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر	معامل الارتباط (R)	٠.٧٣٩
	مستوى المعنوية (Sig.)	٠.٠٠٠
	حجم العينة (N)	٥١

ويتضح من بيانات الجدول رقم (٥) أن معامل الارتباط بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر طردي (موجب) وقوي، لأنه يقترب من الواحد الصحيح، ومعنوي لأن مستوى المعنوية (٠.٠٠٠) أقل من مستوى المعنوية الذي حدده الباحث (٥%)، ويعني ذلك أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر.

٤/٨ النتائج والتوصيات:

١/٤/٨ النتائج:

توصل الباحث إلى وجود علاقة ارتباط قوية وموجبة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر، مما يعني أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يؤدي إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر.

٨/٤/٢ التوصيات:

يوصي الباحث بضرورة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية من جانب الوحدات الاقتصادية المصرية، وذلك لتحقيق جودة التقارير المالية، وتعزيز الافصاح والشفافية للمعلومات المحاسبية على المستوى المحلي والدولي، من أجل زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مصر.

٨/٥ الدراسات المستقبلية المقترحة:

يقترح الباحث اجراء دراسة عن العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والاستثمارات المحلية في مصر، واجراء دراسة عن دور الحوافز الضريبية في تشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية في مصر.

٨/٦ المراجع:

٨/٦/١ المراجع باللغة العربية:

١- قانون الاستثمار رقم (٧٢) لسنة ٢٠١٧ ، الجريدة الرسمية، العدد ٢١ مكرر (ج) في ٣١ مايو سنة ٢٠١٧.

٢- قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٢٣١٠) لسنة ٢٠١٧ بشأن إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الاستثمار الصادر بالقانون رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧، الجريدة الرسمية، العدد٤٣ مكرر(أ) في ٢٨ اكتوبر ٢٠١٧.

٣- د. عصام الدين محمد متولي، د. صلاح علي أحمد، أثر الحوافز الضريبية على الاستثمار الأجنبي في مصر والدول العربية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، العدد الثاني، الجزء الأول يوليو ٢٠١٧، ص ص ٥١٩:٥٧٥.

٨/٦/٢ المراجع باللغة الأجنبية:

1. **Ayse M. Erdogan,Foreign, direct investment and environmental regulations: A study. Journal of Economic Surveys , Vol. 28, No. 5,2014 , pp. 943–955.**
2. **B. Hansen et al., Investor Protection and the Role of Firm-Level Financial Transparency in Attracting Foreign Investment, The Financial Review 50 ,2015, pp. 393:434.**
3. **Bhattacharje, S. and Islam, M.Z, Problem of Adoption and application of International Financial Reporting Standards (IFRS) in Bangladesh. Journal of Business and Management,.4:12, 2009, pp.165 : 175.**
4. **Caseiro L. and Masiero G, OFDI promotion policies in emerging economies: the Brazilian and Chinese strategies.**

Critical Perspectives on International Business 10(4), 2014 ,pp. 237:255.

5. **Cătălina Florentina, The implications of IFRS adoption on foreign direct**
6. **Chen, C.J., Ding, Y. and Xu, B. (2014 Convergence of accounting standards and foreign direct investment, The International Journal of Accounting, vol. 49, no. 1,2014, pp. 53-86.**
7. **Corporations Listed in the Amman Stock Exchange, International Journal of academic Research in business& Social Sciences, Vol. 8 , No.2, February 2018, pp. 306 :317.**
8. **Efobi, U. and Nnadi, M. (2015), How Does Foreign Aid Affect the Relationship between IFRS Adoption and Foreign Direct Investment?. African Governance and Development Institute Working Paper Series WP/15/014., [online] > Availableat at http://papers.ssrn.com/sol3/ papers.**
9. **Florou, A. and P. Pope, Mandatory IFRS adoption and institutional investment decisions, The Accounting Review 87, 2012, pp.1993:2025.**
10. **Florou, A. and P. Pope, Mandatory IFRS adoption and institutional investment decisions, The Accounting Review 87, 2012, pp.1993:2025.**
11. **Gondim et al. , Effects of outward foreign direct investment on domestic investment: The cases of Brazil and China, Journal of International Development,2018 , pp. 1:16.**
12. **Gordon, L.A., Loeb, M.P. and Zhu, W. (2012), The impact of IFRS adoption on foreign direct investment, Journal of Accounting and Public Policy, vol. 31, no. 4, 2012, pp. 374:398.**
13. **investment in poor countries, Audit financiar, XV, Nr. 2(146) ,2017, pp. 218:229.**
14. **Khadija Baggerman-Noudari and René Offermanns , oreign Direct Investment in Developing Countries: Some Tax Considerations and Other**
15. **Leuz, C., K.V. Lins, and F.E. Warnock, Do foreigners invest less in poorly governed firms? The Review of Financial Studies 22, 2009, pp. 3245:3285.**
16. **Levan Sabauri, pproval and Introduction of the International Financial Reporting Standards (IFRS) in Georgia: Challenges and Perspectives, Journal of**

Accounting &Marketing, Volume 7 • Issue 2, 2018 , pp. 1:40.

17. **Li X, Liu X, Foreign direct investment and economic growth: an increasingly endogenous relationship. World Development 33(3), 2005, pp. 393:407.**
18. **Mahmoud Nassar, he Extent of Applying IFRS on Jordanian Industrial**
19. **Pacter, P. 2003. International Financial Reporting Standards. International Finance and Accounting, Handbook 3th Edition. Wiley.**
20. **Perea JR, Stephenson M. , Outward FDI from Developing Countries, 2017, p101. https://doi.org.**
21. **Rakesh, H.M. and Shilpa, R, Effect of IFRS and Financial Statements: Implications on FDI and Indian Economy, International Journal of Commerce, .IJCBM) Business and Management , vol. 2, no. 5, 2013 , pp. 233:241.**
22. **Related Legal Matters, , June 2016, pp. 310 :321.**
23. **Supriadi Laupe, Role of Culture and Law Enforcement in Determining the Level of IFRS Adoption, European Research Studies Journal, Volume XXI, Issue 1, 2018, pp. 52 : 64.**
24. **Teferi Deyuu Alemi, IFRS Adoption Progress in Ethiopia, Research Journal of Finance and Accounting, Vol.7, No.1, 2016. Pp.69 : 81.**
25. **Trabelsi, R, International accounting normalization and harmonization processes across the world: History and overview, GSTF Business Review, vol. 4, no. 2, 2015, pp. 54:61.**